مجتمع

قطر: العطية رئيسة للجنة حقوق الإنسان مجدداً

أعاد أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر انتخاب مريم عبد الله العطية رئيسة للجنة لخمس سنوات قابلة للتمديد، وانتخاب محمد سيف الكواري نائباً للرئيس. وقالت العطية إن «ثقة أعضاء اللجنة أمانة كبيرة تتطلب التعاون بين الجميع لضمان الارتقاء بالكرامة الإنسانية في قطر»، وأكدت أن اللجنة ظلت تبذل قصارى الجهد، ما مكنها من الاحتفاظ بإرث كبير في مجال حقوق الإنسان وأهّلها للتمتع بأعلى تصنيف يمكن أن يمنح لمؤسسة وطنية في العالم. أضافت أن اللجنة تتطلع لتحقيق المزيد من الإنجازات الحقوقية. (العربي الجديد)

ألمانيا: مقتل شخص بانهيار جزء من فندق

انهار قسم من فندق قرب منطقة ترير في غرب ألمانيا، ليل الثلاثاء (أول من أمس)، الأربعاء (أمس)، ما أسفر عن مقتل شخص فيما لا تزال خدمات الطوارئ تحاول انتشال ثمانية أشخاص كانوا في المكان وقت وقوع الحادث، بحسب السلطات المحلية. وأوضحت الشرطة، في بيان، أنّ الأشخاص الثمانية الذين لا يزالون تحت الأنقاض «بعضهم مصاب بجروح خطيرة»، وقد تمكّنت عناصر الإغاثة من التواصل مع عدد منهم. وتعرضت طبقة من الفندق الواقع في منطقة كروف على بعد حوالي خمسين كيلومتراً شرق ترير، لانهيار لسبب لا يزال مجهولاً. (فرانس برس)

غزة: نزوح جماعي وأمراض

جنيف ـ **العربي الجديد**

حذّرت منظمة الصحة العالمية من تأثير النزوح الجماعي في قطاع غزة على الصحة العامة، إذ يؤدي الاكتظاظ، ونقص المأوى المناسب، وسوء حالة المياه والصرف الصحي والنظافة، إلى زيادة مخاطر الإصابة بالأمراض المعدية. أضافت، في بيان، أنّ «الاكتظاظ يزيد أيضاً خطر وقوع إصابات جماعية في الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان، وسط توقعات بزيادة حاجة عدد من المرضى إلى الإجلاء الطبي إلى خارج غزة، نظراً للقتال المستمر وتقلص قدرة النظام الصحي». وجدّدت المنظمة دعوتها إلى إنشاء ممرات إجلاء طبي متعددة خارج غزة لضمان المرور الآمن للمرضى عبر جميع الطرق الممكنة، بما فيها معبرا رفح وكرم أبو سالم. من جهته، قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إنّ «الصراع النشط، والطرق والبنية الأساسية المدمرة، ومنع الوصول والتأخير، والافتقار إلى النظام العام والسلامة، والتحديات الأخرى لا تزال تعيق الجهود المبذولة لنقل المساعدات في غزة وبالتالي وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى الفلسطينيين»، وأكد على ضرورة أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين أينما كانوا في غزة. وقد أفاد العاملون في المجال الإنساني بإغلاق معبر كرم أبو سالم، أول من أمس الثلاثاء، بسبب العمليات العسكرية. وأدى ذلك إلى الحيلولة دون نقل الإمدادات الحيوية، فضلاً عن عدم دخول العاملين في المجال الإنساني إلى غزة.

يعيشون وسط الركام والدمار (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

أفغانيات في قبضة إدمان المخدرات

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يعد إدمان المخدرات أحد أبرز المشكلات التي يعانيها المجتمع الأفغاني، وقد تفاقمت خلال العقدين الماضيين رغم إنفاق مؤسسات إنسانية دولية أموالاً باهظة على التصدي لتفشي الإدمان، وارتفعت أعداد المدمنين إلى ثلاثة ملايين أفغاني، بحسب إحصائية للحكومة السابقة، 35% منهم من النساء، بينما تؤكد حكومة طالبان أن أعداد المدمنين تقترب من خمسة ملايين شخص، من بينهم نساء وأطفال.

وأولت حركة طالبان منذ سيطرتها على الحكم في أغسطس/آب 2021، اهتماماً بالغاً بالقضاء على ظاهرة الإدمان، وأحرزت نجاحات في هذا الصدد، إذ تم جمع آلاف المدمنين ومعالجتهم، وزادت أعداد مراكز العلاج، مع مداهمة أماكن كان يتجمع فيها المدمنون، وتأسيس مراكز إيواء لمن تم علاجهم، وتعليمهم مهناً مختلفة كي لا يعودوا إلى المخدرات.

وقالت وزارة الصحة الأفغانية، في بيان، في 25 يوليو/تموز الماضي، إن «61 مركزاً صحياً في مختلف مناطق البلاد تشتغل في معالجة مدمني المخدرات، وعالجت نحو 55 ألف مدمن، وتواصل العمل ليل نهار من أجل علاج آخرين». مؤكدة أنه «من بين المدمنين الذين تلقوا العلاج رجال ونساء وأطفال». لم تكتف طالبان بجمع المدمنين ومعالجتهم، بل فتحت مراكز لتدريبهم على بعض المهن، تخرج منها مئات من المدمنين السابقين، من بينها مركز «أغوش»، وهو أكبر مراكز التأهيل في العاصمة الأفغانية كابول، ويتعلم فيه المتعافون من الإدمان الخياطة، وصنع الحقائب، وإصلاح الأدوات المنزلية والإلكترونية، لكن الحكومة لم تخطط حتى الآن حول تدشين مبادرة مماثلة خاصة بالنساء، رغم أنهن في أمس الحاجة إلى ذلك. وتؤكد الناشطة الأفغانية نركس محب لـ«العربي الجديد»، أن أعداداً كبيرة من النساء الأفغانيات مدمنات على المخدرات، وبعضهن مدمنات على الهيروين، وهناك مدمنات على الحشيش وأنواع أخرى، وهن يعشن أوضاعاً كارثية مدمرة مقارنة بالمدمنين من الرجال، وذلك لأسباب عديدة، أولها أن تكوينهن الجسدي لا يحتمل كثيراً، كما أن الوصول إلى العلاج ليس في وسع غالبية النساء، ما يجعلهن في حاجة إلى مزيد من الاهتمام، والتركيز على معالجتهن بطرق سليمة ومستدامة.

وتوضح الناشطة الأفغانية: «أصبحت بعض الأفغانيات مدمنات للمخدرات لأسباب كثيرة، أهمها انتشار الفقر، والعنف الأسري المتفشي في المجتمع، إذ تتعرض كثيرات للضرب من طرف الزوج أو أحد أفراد الأسرة، ما يجعل البعض يلجأن إلى المخدرات، ومن ثم ينبغي أولاً معالجة الأسباب، وإلا فإن المرأة لو تلقت العلاج من الإدمان قد تعود إلى المخدرات حين تعود إلى البيئة الأسرية الفقيرة والعنيفة ذاتها». وحول عدد مدمنات المخدرات المتداول، لا تثق نركس محب بالأرقام التي تعلنها الجهات الرسمية، وتقول إن شكوكها مرتبطة بالآلية التي تتبعها الجهات الحكومية في عملية جمع الأرقام، مضيفة: «إذا كانت تلك الجهات تعتبر كل من يتداول الحشيش أو الأفيون أو الهيروين مدمناً على المخدرات، فالأعداد الحالية صحيحة، وقد تزيد عن المعلن، إذ إن كثيراً من النساء في القرى والأرياف يتداولن الحشيش والأفيون، ليس من أجل المتعة، بل علاجاً لبعض الأمراض، أو من أجل الشعور بالراحة بعد عمل شاق متواصل. بعض النساء يأخذن كمية قليلة من الأفيون مسكّناً، وهناك نساء يعانين عدم النوم العميق، فيلجأن إلى الأفيون كي ينمن براحة». وتوضح الناشطة الأفغانية أن «الأهم ليس معالجة النساء من إدمان المخدرات فحسب، وهو أمر مهم، بل ينبغي العمل على حلول مستدامة للمشكلات التي تدفع النساء إلى الإدمان، وعلى رأسها الفقر والعنف الأسري». من جهتها، قالت بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، في تقريرها السنوي، إن حكومة طالبان تمكنت من القضاء على زراعة الأفيون والخشخاش التي تنتج المخدرات، وهي خطوة مرحب بها، لكن المعضلة الأساسية أن البلاد لا تزال تعاني وجود مدمنين يصل عددهم إلى نحو مليوني شخص، وأن 35% منهم نساء.

وأضافت البعثة الأممية أنها تسعى إلى أن تكون البلاد خالية من المدمنين، وتتعاون مع الحكومة الأفغانية في هذا الصدد، موضحة أن «60% من سكان أفغانستان دون الخامسة والثلاثين هم الشريحة الأكثر تضرراً. نبذل قصارى جهدنا في سبيل معالجة مدمني المخدرات».

تنامي شبكات التهريب

يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات إلى تسجيل مستويات غير مسبوقة للإمدادات غير المشروعة للمخدرات خلال 2023، وتنامي شبكات التهريب سريعة الحركة في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن الانخفاض الكبير المحتمل في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان هذا العام سيعود بفوائد عالمية، إلا أنها ستكون على حساب العديد من المزارعين.

تحقيق

نفايات غزة

الأمراض والروائح الكريهة تحاصر الغزيين

يعيش أهالي قطاع غزة ظروفاً صعبة في ظلّ تراكم النفايات على مقربة من تجمعات الخيام، في ظل عدم قدرة الشاحنات على إزالتها

غزة ـ **امجد ياغي**

بعد مناشدات بلديات محافظات قطاع غزة ومحاولات تأمين الوقود لشاحناتها وجمع النفايات والتوصل إلى حلول من أجل إزالتها بعدما تكومت فوق بعضها البعض، لا تزال معظم الشاحنات غير قادر على التحرك لإزالة النفايات بسبب عدم توفر الوقود، عدا عن تدمير شاحنات أخرى في الحرب المستمرة. هكذا استسلم الغزيون أمام واقع العيش على مقربة من النفايات، كذلك مع إعلان أكبر بلديات القطاع، بلدية مدينة غزة، في بيانها يوم الثلاثاء أن القصف الإسرائيلي دمر أكثر من 45 ألف متر طولي من شبكات الصرف الصحي والخطوط الناقلة و126 آلية ومركبة تابعة لبلدية مدينة غزة كانت تقدّم الخدمات لسكان المدينة والنازحين إليها، مما زاد من تداعيات أزمة النفايات المنتشرة. وذكر تقرير الأمم المتحدة حول الحالة الإنسانية في أماكن النزوح في 22 يونيو/ حزيران الماضي، أن معظم الخيام وتجمعات النازحين أصبحت قريبة من النفايات، مع تقديرات بوجود أكثر من 350 ألف طن من النفايات الصلبة داخل القطاع ما بين المنطقة الجنوبية التي تضم النسبة الكبرى من المهجرين، والمنطقة الشمالية المحاصرة التي تضم عائلات دمرت منازلها وبقيت صامدة في المنطقة. وعاد في تقريره في الثاني من أغسطس/آب ليحذر من تزايد خطر انتشار الأمراض المعدية، في جميع أنحاء قطاع غزة، في خضم ندرة مزمنة في المياه وغياب الوسائل اللازمة لإدارة النفايات والصرف الصحي بشكل مناسب.

يعيش 20 فرداً من عائلة حماد في خيمة كبيرة في منطقة تجمع للخيام شرقي منطقة المواصي القريبة من جامعة الأقصى. وتبعد النفايات بضع عشرات الأمتار عن التجمع حيث يكثر الذباب والجرذان، وتصل الروائح إلى قلب الخيمة حيث يعيشون بعد تدمير منزلهم في مدينة غزة في ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي. ويعمد إسلام حماد (35 عاماً) إلى رمي النفايات بعيداً عن تجمع الخيام، لكن كل محاولاته تفشل. المتواجدون قرب الخيمة يحاولون عدم وضع القمامة على مقربة منهم، لكن النفايات باتت منتشرة في الخيام أو على مقربة منها. يقول حماد لـ «العربي الجديد»: «في بعض الأحيان، نطلب من أصحاب العربات نقل القمامة بعد إعطائهم مبلغاً رمزياً من المال أو معلبات من التي نحصل عليها من المساعدات. لكن حتى تلك المحاولات فشلت في إزالة القمامة من المنطقة. ومهما حاول الناس، لا يجدون مكاناً لرميها، وبعضهم لا يستطيع التنقل لمسافات طويلة لرميها. نعيش ضغوطاً نفسية كبيرة جراء رائحتها التي تلتصق بملابسنا في بعض الأحيان، علماً أننا لا نجد المياه لتنظيفها فنضطر للجوء إلى مياه البحر».

وتعجز بلديات قطاع غزة عن العمل تحت الظروف القاهرة وخصوصاً بعد عملية رفح الأخيرة وإغلاق معبر رفح والاكتفاء بإدخال مساعدات وإمدادات قليلة لصالح مؤسسات دولية عاملة في قطاع غزة.

ويواجه الغزيون قيوداً في الحركة وحتى التنفس في أماكن تواجدهم في الخيام، وخصوصاً في أوقات المساء، إذ تنتشر روائح القمامة في كل مكان بين الخيام. في المنطقة الغربية من مخيم دير البلح وأسفل التلة المعروفة فيها والمطلة على شاطئ البحر، تنتشر أكوام كبيرة من القمامة، وقد وصلت إلى شاطئ البحر بسبب رميها من قبل البعض حيث يستجم الأهالي.

يقول أحد المهجرين في تلك المنطقة سمير فرج، إن شاطئ البحر أصبح مليئاً بالمهجرين الذين لا يجدون نقاطاً لجمع النفايات، ما يشجع الأطفال على رميها عند الشاطئ. يضيف في حديثه لـ «العربي الجديد»: «نعيش وسط القمامة في كل مكان، في السوق وفي مدارس المهجرين وحتى في الشوارع وبين الخيام وعند شاطئ البحر. لهذا السبب، منعت أبنائي من التوجه للاستجمام على الشاطئ رغم أنه يبعد أمتاراً معدودة. نعيش حالة نفسية صعبة، إما الموت المحقق أو الموت جراء الأمراض».

في المنطقة الشمالية من مدينة غزة ومحافظة الشمال، تتكدّس القمامة حتى على أبواب مدارس المهجرين وفي كل مكان خصوصاً في منطقة غرب مدينة غزة، من بينها الأسواق الشعبية التي يتوجه الناس إليها، لمحاولة تفقد إن كان هناك طعام لشرائه. يقول عمر فلفل إنهم يعيشون وسط القمامة، التي باتت تفصل بين الشوارع. يتابع فلفل أن نجله يعاني من الجفاف مؤخراً، ويحاول نقل أسرته إلى أي مكان حيث لا تنتشر القمامة، إلا أن هذا الأمر بات مستحيلاً في ظل الظروف الراهنة.

يبين فلفل أن الناس في المنطقة الشمالية أصبحوا يميلون لحرق النفايات من أجل التخفيف من تكدسها في عدد من الشوارع التي أصبحت تغلق بسببها، لكنهم يعرفون تماماً حجم ضررها. ورغم ذلك، لا يجدون أي طريقة للتنقل والهرب من روائح إشعال النيران فيها أو الابتعاد عنها ولو للحظات قليلة. يقيم فلفل في إحدى المدارس في حي النصر بعد تدمير المنطقة السكنية حيث كان يتواجد في حي الزيتون قبل شهرين، إذ كان الحي كذلك مليئاً بالقمامة، قبل أن يصل إلى حي النصر. يضيف أن اكتظاظ المهجرين من مناطق شرق مدينة غزة وشمال القطاع راكم النفايات في المنطقة، حتى أنه يرى حفاضات الأطفال والمأكولات والأدوات الطبية بين القمامة بالإضافة إلى الحشرات والذباب.

تراكم أكوام النفايات في القطاع (الأرنب أبو عمرة/ الأناضول)

إلى ذلك، يوضح المهندس المدني والخبير البيئي أحمد أبو راس أن عمليات التخلص من النفايات قد بدأت في إبريل/ نيسان الماضي عندما كانت هناك مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأمل في التوصل إلى اتفاق مع إدخال محدود للوقود بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» ومنظمة الصحة العالمية للتقليل من انتشار الأمراض المعدية والتي تساهم القمامة في نقلها. لكن مؤخراً، تفاقمت الأزمة بشكل أكبر خصوصاً مع الشهر الأخير الذي تقلصت فيه المساحة الإنسانية ووضع الغزيون في مساحة محدودة جداً وفيها تتواجد النفايات وتزيد يومياً دون تصريف صحي وحلول.

عمليات التخلص من النفايات كانت قد بدأت في إبريل الماضي

ويقول أبو راس لـ «العربي الجديد» إن «الأمراض التي تسببها القمامة هي بالأساس موجودة في قطاع غزة مثل الربو والالتهاب الرئوي. لكن الخطر الحقيقي الآن هو ملاحقة تلك الأمراض وتأثيرها على الأطفال والعدوى التي تنقلها الحشرات وسط تواجد كبير للذباب الملون، ومنه ذباب ناقل للكوليرا وحمى التيفوئيد ومرض الجذام (مرض مزمن ومعدٍ يسببه نوع من البكتيريا، يُسمى المتفطرة الجذامية)، وهي أمراض انتقلت بين النازحين، لكن تفاقم النفايات وعدم التوصل إلى حل لإزالتها يعني أننا على بُعد أشهر قليلة من تفشي الأمراض».

التهجير يراكم القمامة

يوضح المهندس المدني والخبير البيئي احمد ابو راس ان عملية التهجير الاخيرة والتدمير بفعل الحجاز الاسرائيلية اديا الى تراكم القمامة مع حركة النزوح الجديدة، في ظل غياب البنية التحتية. و تكمن الخطورة في تراكم النفايات الصلبة واختلاطها بتلك السائلة في النقطة الجغرافية نفسها، الامر الذي يلحق الضرر بالمواطنين وبالبنية التحتية.

أكاديميا

بازار الغش في الامتحانات السورية

زهير هواري

أدّى نحو 559 ألفاً من الطلاب امتحانات شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) التابعة للنظام السوري في عام 2024، مقارنة بأكثر قليلاً من 256 ألف طالب وطالبة، خاضوا امتحاناتهم في 2023، بحسب أرقام وزارة التربية، ما يظهر تضاعف العدد. وخلال امتحانات العام الحالي، رُصد عدد كبير من حالات الغش، قدرت بنحو 2475 حالة، بينما في العام الماضي، قدرت أعداد من جرى ضبطهم متلبسين بمحاولة الغش بـ 800 حالة، ما يعني أن نسبة الزيادة بلغت 300%. وتبعاً لذلك، كان من اللافت ما رافق الامتحانات الأخيرة من فضائح. فبعد اكتشاف شبكات متخصصة في الغش، أعفى وزير التربية محمد عامر ماردیني مدير التربية في محافظة دمشق، ومدير التربية في ريف دمشق من مهماتهما، ثم إعفاء مدير التربية المساعد لشؤون التعليم الثانوي في مديرية تربية ريف دمشق. وأشارت وسائل إعلام مقربة من النظام إلى أن هذه القرارات جاءت «نتيجة المتابعة والمراقبة لمجريات عملية الامتحان، وتمّ على إثرها ضبط شبكة واسعة من الأشخاص، من بينهم من يعمل في قطاع التربية، بشبهة التزوير في دمشق وريفها وغيرها من المحافظات».

ومع تأكيد أن تلك الشبكة لم تتمكن من تحقيق أهدافها لضبطها في الوقت المناسب، لكنّ ذلك مشكوك فيه، ويهدف إلى التقليل من فداحة الوقائع، فالقرارات التي شملت عدة محافظات تؤشر إلى اتساع الظاهرة. ومن المعروف أن القانون السوري يجرّم كل من يسيء إلى العملية الامتحانية من غير الطلاب بعقوبات تصل إلى السجن 15 سنة. ولا يقتصر الغش على مناطق النظام، فالأوضاع في مناطق سلطات الأمر الواقع ليست أحسن حالاً. في دير الزور، أصدرت مديرية التربية قراراً بحرمان قائد «الدفاع الوطني»، فراس العراقية، من التقدم لامتحانات الشهادة الثانوية، بعد قيامه بإدخال أحد العناصر إلى مركز امتحاني عوضاً عنه. وألقت الشرطة العسكرية القبض على المتقدم البديل في مدرسة فاطمة الزهراء، فهاجم العراقية مركز الامتحانات مصحوباً بنحو 20 عنصراً مسلحاً، قبل أن يتم التفاوض مع الشرطة العسكرية لإطلاق سراح العنصر.

مثل هذه الواقعة ليست معزولة، فقد ذكرت معلومات مؤكدة أن عناصر من الدفاع الوطني كانوا ينقلون قيودهم المدرسية إلى هذه المحافظة لأنهم يحصلون فيها بسهولة على شهادتي الثانوية العامة والتعليم الأساسي، ما يساعدهم على الحصول على ترقيات ومنافع.

وقد تحول الغش إلى تجارة رابحة بفعل تأثير معدل العلامات على اختصاص الطالب، ما يدفع الأهل إلى دفع مبالغ كبيرة لتأمين حصول أبنائهم على علامات عالية. وعليه، يقوم أشخاص برشوة موظفين في الوزارة للحصول على الأسئلة، ثم يقومون ببيعها للطلاب لقاء مبالغ تعادل أضعاف ما دفعوه.

(باحث وأكاديمي)

خانيونس: معاناة يومية لتأمين المياه

يتطروون ساعات للعبة المياه (دعاء الباز/ الأناضول)

في ظل ارتفاع درجات الحرارة، تزاحم الطفلة الفلسطينية لين عاشور (14 عاماً) مئات الفلسطينيين الذين تجمهروا قرب محطة التحلية في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، للحصول على مياه الشرب، في مشهد يومي يعكس حجم الأزمة التي تفاقمت بعد تدمير إسرائيل أكثر من 70% من الآبار في المدينة.

تقف عاشور النازحة من شمال قطاع غزة، حاملة غالوناً أصفر، وسط طابور طويل من الفلسطينيين، في انتظار وصول دورها لتعبئة المياه من صنابير متعددة، لا تفي باحتياجات مئات الآف النازحين والسكان في المدينة. تقول: «كنا نصحو يومياً الساعة السادسة صباحاً، نحمل حقائبنا الدراسية ونذهب إلى المدرسة. اليوم أصبحنا نحمل غالونات المياه ونذهب لتعبئتها». تضيف: «كنا نستيقظ صباح الجمعة ونذهب إلى السوق لشراء اللحوم والخضار ومستلزمات المنزل لأسبوع كامل. الآن أصبحنا نذهب إلى التكية لنرى ماذا سنأكل اليوم، وهذا يختصر اهتماماتنا ومعاناتنا نحن الأطفال».

وتعاني أسماء أبو حميد وعائلتها من صعوبات جمة في الحصول على مياه الشرب، وتضطر للخروج يومياً من خيمتها سيراً على الأقدام، وصولاً إلى محطة التحلية، سعياً للحصول على المياه. وتقول: «نعاني من أزمة حقيقية في المياه، ونقضي ساعات طويلة يومياً أمام محطة التحلية، وندفع مبالغ مالية لتوفير كميات بسيطة للاستخدامات الضرورية الملحة». تضيف: «نضطر إلى شراء المياه حتى نستطيع غسل الملابس، كما نضطر إلى نقل المياه من مسافات بعيدة. الموضوع مرهق وليس بالأمر السهل». وتسأل: «إلى متى سنعيش في أزمات المياه والطعام وغاز الطهي؟ حياتنا أصبحت عبارة عن أزمات متعددة، ولا نعرف ماذا سنفعل؟ تعبنا ومللنا ولم نعد نقوى على هذه الحياة».

أما الفتى الفلسطيني نسيم سمور، النازح من مدينة غزة، فيعاني يومياً من صعوبة الحصول على المياه حاله كحال بقية النازحين. ويقول: «نقطع مسافات طويلة لتعبئة غالون المياه لأن البنية التحتية مدمرة في خانيونس. كل يوم أذهب ثلاث مرات إلى المحطة لتعبئة المياه».

إلى ذلك، يقول النازح من مدينة رفح (جنوب) إبراهيم عبد العال، الذي يعمل على توزيع مياه الشرب: «نعاني من نقص شديد في المياه، واحتياجات النازحين والسكان كبيرة في خانيونس، ولا يوجد بنية تحتية نتيجة العملية العسكرية الإسرائيلية البرية في المدينة». ويبين أن نقص المياه يدفع الكثيرين إلى شرب المياه الملوثة أو المالحة. كما يشير إلى أن شرب المياه الملوثة يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض بين الفلسطينيين في ظل عدم توفر العلاجات والأدوية المناسبة، ما يزيد من الكارثة الإنسانية في القطاع.

(الأناضول)

الأمطار والسيول تفاقم مأساة السودانيين

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تزيد الأمطار الغزيرة والسيول والفيضانات بصعقات كهربائية، فيما تهدم نحو 70 منزلاً. وشهدت منطقة سيركمتو بمحلية وادي حلفا سيولاً من دون أن ترصد أية أضرار. أما في ولاية كسلا، شرقي السودان، حيث نزح عشرات الآلاف من جحيم الحرب في الخرطوم والجزيرة وسنار، فقد وجدت مئات الأسر نفسها في العراء بعدما أغرقت الأمطار والسيول مخيمات ومراكز إيواء.

ويقول عضو مبادرة طوارئ شباب كسلا عبد الإله خليفة، إنّ عدداً كبيراً من النازحين الذين كانوا يقيمون في المدرسة الصناعية باتوا في الشارع بعد غرق مباني المدرسة، ولا بيان الهلال الأحمر، فقد قتل شخصان أو السلطات المحلية. كذلك فإن المبادرات الشبابية توفر لهم وجبتين في اليوم وعيادة طبية مجانية يعمل فيها متطوعون أطباء. ويحذر خليفة في حديثه لـ «العربي الجديد» من استمرار الوضع على ما هو عليه، في ظل الخطر على الأطفال والحوامل وكبار السن، لافتاً إلى ضرورة إيجاد مأوى جديد للنازحين. ويحذر أيضاً من الوضع الصحي مع استمرار تفشي الإسهال المائي بين النازحين في مخيمات أخرى، مشيراً إلى أن 11 من النازحين توفوا جراء لدغات العقارب أو الصعقات الكهربائية، وتسترداد المخاطر في حال هطول أمطار مجدداً.

تأثرت أكثر من 6 آلاف أسرة جراء السيول والأمطار

ودفع الوضع في ولاية كسلا هيئات حقوقية على غرار هيئة حقوق الإنسان في شرق السودان إلى التحذير من الأوضاع الكارثية والصعوبات البالغة التي يتعرض لها النازحون في مراكز الإيواء، وخصوصاً الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث لا وجود لمصارف ومجارٍ لتصريف مياه الأمطار بالمراكز. وطالبت حكومة ولاية كسلا والمنظمات الدولية والإقليمية باتخاذ إجراءات فورية عاجلة لإنقاذ الأطفال والنساء والشيوخ ونقلهم إلى مواقع بديلة تحفظ كرامتهم الإنسانية وحقهم في الحياة، وسرعة التحرك وتوفير الغذاء والدواء والكساء والمياه الصالحة للشرب، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لفتح المجاري، وتجهيز مراكز إيواء بصوره تحفظ الكرامة الإنسانية.

إلى ذلك، يقول الناشط في المجال الإنساني محمد عبد الحليم، إنّ النازحين في مخيمات الإيواء هم الأشد تأثراً بالفيضانات والسيول، في ظل عدم فتح قنوات تصريف المياه، الأمر الذي يؤدي إلى تكاثر الذباب والبعوض، إذ تتحول المياة إلى برك، مشيراً في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى أن غزارة أمطار هذا العام لم تكن متوقعة، ما خلق ماساة وادي إلى تشريد آسر ونساء وأطفال على وجه التحديد، ما يؤثر أكثر في حالتهم النفسية والصحية.

السيول شردت النازحين (فرانس برس)

فرنسا: مهاجرون أكثر تفاؤلاً بحكم اليسار

عاش آلاف المهاجرين التونسيين كابوس اقتراب اليمين المتطرف من الحكم خلال الدور الأول من الانتخابات البرلمانية الفرنسية، اما اليوم فهم أكثر تفاؤلاً مع تفوق اليسار

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بطالبون خلال تظاهرة في باريس مطلع 2024 بأن تكون فرنسا «انسانية» مع المهاجرين (تيلمو بينّو/ Getty)

ينظر المهاجر التونسي وجيه التستوري إلى مستقبله في فرنسا بتفاؤل أكبر بعد الانتخابات البرلمانية الجديدة، وهو يتطلع إلى تسوية وضع إقامته في البلاد التي كان دخلها بطريقة غير نظامية عام 2013. كان وجيه (34 عاماً) من بين مئات المهاجرين الذين دفعت بهم قوارب الهجرة إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط بعد الثورة في تونس عام 2011، وكان يطمح بعد وصوله إلى فرنسا لتسوية وضع إقامته خلال فترة وجيزة. يقول لـ «العربي الجديد»: «حاولت مرات خلال فترة إقامتي في فرنسا إيجاد حل لملفي، لكنني لم استطع الحصول على وثائق إقامة دائمة، وظل هاجس الترحيل يطاردني».

وبات الأمل في تسوية وضع المهاجرين أكبر بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التي أفرزت برلماناً موزعاً بين ثلاث كتل، وتراجع اليمين المتطرف المعارض للمهاجرين الذي تصدر الجولة الأولى من الانتخابات. ويرى التستوري أن التحالفات السياسية الجديدة الممكنة في السلطة يمكن أن تنظر إلى ملف المهاجرين بتشدد أقل، وتحاول إيجاد حلول لتسوية إقامات المهاجرين وحفظ حقوقهم.

وتصدر تحالف اليسار نتائج التصويت في الجولة الثانية من الانتخابات، فيما جاء تحالف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في المركز الثاني متقدماً على تحالف اليمين المتطرف وسط أكبر إقبال للناخبين منذ عام 1997، بنسبة تجاوزت 67% بحسب وزارة الداخلية. ويرى التستوري أن التحالف الجديد لليسار الذي حصد 182 مقعداً في البرلمان قدّم مشروعاً يعتبر من بين الأكثر وضوحاً لملف المهاجرين، ومن أبرز نقاطه إلغاء قانون «درمانين» للجوء والهجرة الذي أقرّ في يناير/ كانون الثاني الماضي. وكان قانون درمانين منح السلطات مزيداً من الصلاحيات من أجل تسريع إجراءات ترحيل بعض المهاجرين، وتسوية أوضاع العاملين الأجانب في المهن التي تعاني نقصاً في اليد العاملة قبل أن تسقطه المحكمة الدستورية.

وتعدّ فرنسا دولة الاستقبال الأولى للمهاجرين التونسيين داخل الفضاء الأوروبي، بنسبة تتجاوز 56%، وتقيم فيها أعلى نسبة من التونسيين الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة، وهم أساساً من أجيال المهاجرين الجديدة، وتقدّر نسبتهم بـ14,8% من مجموع المهاجرين التونسيين في منطقة اليورو.

ما هو معلن الآن ان اليسار سيعمل لسن قانون للهجرة

ويقول الكاتب والمحلل السياسي المتخصص في ملفات الهجرة والمقيم في باريس، نزار الجليدي، لـ «العربي الجديد»: «كان ملف المهاجرين من أبرز الأوراق التي استعملتها الأحزاب الفرنسية في حملاتها الانتخابية، فالهجرة تعيش في فلك القرارات السياسية». يتابع: «ما هو معلن الآن هو أن اليسار الفرنسي، أقوى تكتل سياسي، سيعمل لسن قانون للهجرة بعد فشل قانون درمانين الذي كان يمينياً أكثر من اليمين ذاته، وأفشلته المحكمة الدستورية». ويرى أن «فرنسا في وضعها الاقتصادي الحالي تحتاج إلى قانون للهجرة من أجل ضخ دماء جديدة في اقتصادها، فهي تسعى إلى يد عاملة إضافية لتعزيز مصالحها التي تهدف إلى معالجة التهرّم الديمغرافي لمواجهة التحديات الاقتصادية، وربما العسكرية». ويشير الجليدي إلى أن «الرأي السائد هو أن التكتلات السياسية تصنع سياسات الهجرة، لكن الإدارة الفرنسية تملك فعلياً اليد العليا في الملف، وتكثف العرض والطلب على المهاجرين، وتتخذ كل الإجراءات الممكنة على صعيد إيجاد التسويات الممكنة للفتهم وأساليب التعامل معهم، ولا يمكن بالتالي سن أي قانون في هذا الملف من دون الرجوع إليها». ويشير إلى أن «ملف الهجرة الأساسي في حملات الانتخابات البرلمانية الفرنسية والأوروبية الأخيرة قد يفضي إلى تغييرات مع صعود اليسار استجابة لاحتياجات ديمغرافية واقتصادية وأمنية في الأساس، تؤدي إلى تسوية أوضاع المهاجرين وتشكل في الوقت ذاته وسيلة لمراقبة وجودهم على التراب الفرنسي». وخلال حملته الانتخابية وعد اليسار الفرنسي بضمان الدعم الاجتماعي وترخيص العمل لطالبي اللجوء، وتسهيل الحصول على تأشيرات، وتسوية أوضاع العمال والطلاب وأولياء أمور أطفال أجانب ملتحقين في المدارس، واعتبار تصريح الإقامة لمدة عشر سنوات تصريح إقامة مرجعياً. كما وعد تكتل اليسار بإنشاء قنوات هجرة قانونية وآمنة تحل بدلاً من الطرق غير القانونية التي تستغلها عصابات تهريب المهاجرين مع وضع حدّ للإجراءات المهينة في دراسة طلبات اللجوء.

ووعد تكتل اليسار أيضاً بإنشاء صفة «نازح بسبب المناخ» التي ستسمح للأشخاص الذين نزحوا من بلدانهم بسبب تدهور المناخ والجفاف وارتفاع درجات الحرارة بالحصول على وضع قانوني في فرنسا مع ضمان الحقوق الكاملة للأطفال المولودين في فرنسا، وتسهيل حصولهم على الجنسية الفرنسية.

شوارع بورتسودان غارقة بمياه الأمطار (فرانس برس)

سيول في القضارف (فرانس برس)

جفاف في ولاية كسلا (فرانس برس)

مواطنون في شوارع غارقة (فرانس برس)

أمطار السودان
الحرب ليست القاتل الوحيد

كررت الأمم المتحدة التحذير من خطورة الكارثة الإنسانية التي يشهدها السودان الغارق في الحرب، مع ورود تقارير حول تفشي المجاعة في أجزاء من ولاية شمال دارفور على خلفية الصراع الدائر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. وحضّت مفوضية اللاجئين الأممية الجهات المانحة الدولية على زيادة مساعداتها للسودان، في حين دعت منظمة الأغذية والزراعة «فاو» إلى وقف النزاع، وتوسيع نطاق المساعدات لمعالجة الاحتياجات الفورية وتجنب خطر المجاعة.

وأودت الأمطار الغزيرة بحياة تسعة أشخاص على الأقل، وسبّبت انهيار منازل في مدينة أبو حمد، الواقعة في شمال شرقي السودان (400 كلم من العاصمة الخرطوم). وأدت الأمطار إلى انهيار كثير من المنازل وانهيار عشرات المحلات التجارية في سوق المدينة الرئيسي.

وعادة ما تتساقط أمطار غزيرة في السودان بين مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول، وتشهد البلاد فيضانات خطرة تلحق أضراراً بالمساكن والبنية التحتية والمحاصيل. وقبل أسبوع واحد، خلفت الأمطار خمسة قتلى في بورتسودان على الساحل الشرقي للبلاد.

وتحذر المنظمات الأممية العاملة في المجال الإنساني من أن الأمطار والفيضانات ستؤدي إلى عزل مناطق بأكملها. ويخشى تسجيل أضرار جسيمة هذا العام، بعد ما يناهز ستة عشر شهراً من الحرب التي ألحقت دماراً كبيراً بالبنية التحتية، وأجبرت الملايين على النزوح إلى مناطق معرضة للفيضانات.

(العربي الجديد)

خيمة نزوح في ولاية سنار (فرانس برس)

مخاوف جدية من تفشي المجاعة (فرانس برس)

محاولة لتدريس اطفال نازحين (فرانس برس)